منتدى العلاقات العربية والدولية

ثورة المتروكين

أحمد أبازيد – كاتب وباحث سوري

٢٠١٤\8\27

المحتويات

أولاً: مقدمة ٢

ثانياً: "مالنا غيرك يا الله" ٣

١- المتروكية الاجتماعية: ثورة الأطراف ٣

٢- المتروكية التقنية ٤

٣- المتروكية الدينية ٥

٤- المتروكية العسكرية ٧

٥ - المتروكية الثقافية ١٠

٦- المتروكية السياسية ١٢

٧- المتروكية الإقليمية الدولية ١٣

٨- متروكية المتبقين ١٤

ثالثاً: امتداح البراءة كوجه مضاد ١٦

رابعاً: خاتمة ١٩

أولاً: مقدمة

واحد وأربعون شهراً مرّت إذن منذ انفجار الثورة السورية في درعا ١٨ آذار ٢٠١١م، الثورة التي ابتدأت كانتفاضة مجتمعات محلّية ضد السلطة ترفع شعارات الحرية والكرامة والوطن في مواجهة جهاز القمع الدموي الذي واجه بالقتل أصوات المتظاهرين الغاضبين الذين اكتشفوا أنفسهم للمرة الأولى كذوات حرة مستقلة عن حيز السلطة، وكمجتمعات قادرة على الفعل والتعبير عن "الوجود"، وجودها بمعناه الفلسفي الأوسع، لتنعتق من كونها محض موضوع لقمع السلطة واستغلالها، وكمحض مضاف إليها مبني أبداً رغماً عن قواعد اللغة و"الاسم الإنساني" كما اكتشفه آدم كاملاً ضمن الأسماء قبل وجود السلطة وإكراهاتها.

لم يكن المتظاهرون مجرّدين عن الخوف وقتها، ولكن الخوف أصبح هو "طقس العبور" نحو التمرد وإعلان الوجود. بتحويل الخوف إلى طاقة غضب انتزعت الثورة من السلطة مبرر وجودها واستمرارها الأول، منذ مذبحة حماة التي كانت "الأسطورة المؤسسة" والحيّة لشرعية السلطة كحقيقة موضوعية قهرية لا يمكن الانعتاق منها.

كانت مواجهة السلطة ضمن سيرورة "قلقلة البداهات" المكرسة على المستوى الاجتماعي والنفسي التي مارستها الثورة على مستوى "الفرد الحر" أو "المجتمع المحلي الحرّ"، هذا بعد أن كان الفرد شكلاً من المواطن العاري الذي يمارس فرديته السياسية -أو "الوجودية" بالمعنى الأوسع- بالتخفي والانعزال عن جهاز المراقبة والمعاقبة للسلطة المترصد لكل كلمة منه حتى لو كانت مع عائلته، أو بالانخراط في السلطة والعبودية لها من داخلها، كعبودية طوعية كما يقول لابوازيه ولكنها تتم في سياق قهري من الإكراهات التي تمارسها الدولة على من يوجد خارج منطقها، وبعد أن كان المجتمع المحلي هو الامتداد المقيّد لهذا الفرد ضمن تعريفات السلطة ورقابتها وتكتيكات الضبط و"الاستتباع" حسب التعبير الخلدوني، ولكن دون أن تمتلك الدولة هنا عصبية الدين أو الشرف القبلي، بل عصبية القوة والقمع لا غير.

ولم تحتج الثورة في ذلك إلى تنظير فلسفي سابق، كما يتوهم المفتونون بالسردية الثقافوية للثورة الفرنسية، ولم تحتج الحرية إلى تعريف قاموسي معقلن ومضبوط كي يسير المتظاهر وفق الخطة، فالحرية التي تحضر واقعاً تغيب تنظيراً كما يقول العروي، وكان الشعور بالحرية والكرامة الإنسانية المعاشة والمفجّرة للطاقات الكامنة في مجتمع مكبوت لنصف قرن، أظهر وأوضح تجلّياً من أي تنظير للحرية سابق أو لاحق على تفجر الصوت الإنساني الذي يريد فرض "نظام الحقيقة" الخاص به (حسب تعبير ميشيل فوكو)، رغماً عن سلطة التزييف المفروض والكذب المعمم وانتهاك الإنسان حتى في فهمه لنفسه كذات إنسانية حرة ومستقلة.

وانتشرت هذه الثورة وتنقّلت ضمن مراحل عدة وشائكة ومعقدة، حتى وصلت اليوم إلى مشهد تغطيه صور الدمار والركام والأشلاء والرؤوس المقطوعة، بعد أكثر من ٢٠٠ ألف شهيد و ٨٥ ألف معتقل ، و ٧٥٠٠ امرأة تعرضت لعنف جنسي، وأربعة ملايين لاجئ، و ٦ ملايين نازح، وشعب بأكمله لكل منهم تأثره الخاص وحكايته الخاصة وولادته الخاصة في هذه الثورة العظمى والكارثة المعممة.

وهذه المقدمة الطويلة تمهيد لنموذج تفسيري مقترح لسيرورة هذه الثورة ومآلاتها ومشهدها الراهن، باعتبارها: "ثورة المتروكين".

ثانياً: "مالنا غيرك يا الله"

لعل هذا الشعار الذي أصبح أحد أكثر شعارات الثورة السورية شهرة وترداداً يحمل قدرة تعبيرية عالية عما نريد قوله هنا من توصيف الثورة السورية باعتبارها ثورة المتروكين، إلا أن هذه "المتروكية" امتدّت إلى الحقل الديني كذلك، وسنفصل هنا مظاهر "المتروكية" بدءاً من بنية الثورة وحاملها الاجتماعي إلى الحقل العسكري والثقافي والديني والسياسي الدولي:

١- المتروكية الاجتماعية: ثورة الأطراف

لم يكن قيام الثورة السورية واستمرارها ذا طابع مدنيّ وطنيّ مفتوح كما كانت الثورة المصرية و ثورات شرق أوروبا، و إنّما كانت ثورة المجتمعات المحليّة بامتياز ، فقام الحراك الثوري منذ بدايته في غير المدن الكبرى (دمشق وحلب خاصة)، فيما يمكن أن ندعوه بالأطراف، دون أن يغير من ذلك بدؤها في المراكز المدينية لهذه الأطراف[١]؛ باعتبار أن علاقتها وتعريفها لهويتها بالجمع مع "القرى" الأصغر التابعة لها أقوى من علاقتها بالمدن الكبرى، هذه المناطق ذات الهويّة الواضحة كجماعات محليّة يمثّل الانتماء الوطنيّ لديها انتماءَها لبيئتها المحليّة القريبة والمحدودة قبل كلّ شيء، وهذه البيئة هي محدّد الانتماء والهويّة حيث يمتزج التديّن بالنسب بالانتماء المحلّي والوطنيّ العامّ، وذات النسيج الصلب والمحافِظة على روح الريف وأخلاق التراحم و التضامن و"الفزعة"، وكانت هذه القيم ما أسهم في قيام جسد احتجاجيّ صلب وصعب التفكيك، بدءاً من مدينة درعا حيث تشكّلت بوضوح صورة الجسد المحلّي المنتفض ضدّ السلطة كجسد غريب، والذي استدعى للتضامن معه -عبر قيم "الفزعة" المحليّة والريفيّة- تمدّده للبلدات القريبة متمثّلة ببلدات حوران، وقيامَ المجتمعات المحليّة في مناطق ريف دمشق ذات نمط العلاقات والقيم التراحميّة الشبيهة والذي طالما حاولت السلطة تفكيكَه ، وفي مناطق الساحل السوري حيث تزيد الحساسيّة الطائفيّة من تعريف المجتمع السنّي لنفسه هناك وضوحاً وصلابة، أمّا حمص التي اصطلح على تسميتها بعاصمة الثورة السوريّة والتي تكاد تكون المدينة الوحيدة التي احتضنت حراكاً ثوريّاً واسعاً ومستمرّاً فقد كانت الحساسية الطائفيّة -التي بدأت حين أنشئت أحياء للعلويّين في المدينة ذات الطابع السنّي– إضافةً لطبيعة الأحياء

الفقيرة التي ازدهرت فيها الثورة، أهمّ مكوّنين لهويّة الجماعة وتمايزها كجسد صلبٍ قادر على الاستمرار وغير قابل للتفكيك السهل[ii].

كان انتقال الحراك الاحتجاجي إلى مدينة حلب عبر "جامعة حلب" تجسيداً لشكل "أكثر وطنية" من الحواضن الشعبية في الأطراف، باعتباره قام على طلاب الجامعة الممتزجين من مناطق مختلفة، دون نفي عامل الانتماء المناطقي لكل منهم، ولكن تطور هذا الحراك كتجربة "وطنية" وشبابية ومدينية، وكتجربة "نخبوية" باعتبار معظم المشاركين فيها هم النشطاء لا المجتمع المحلي، هذا سيواجه مع تحرير حلب (تموز ٢٠١٢) التناقض الأبرز في الثورة السورية، باعتبار الجيش الحر الذي حرر المدينة كان في معظمه من ريف حلب، وتفجر بسيطرته على المدينة الاحتقان القائم بين المدينة والريف إضافة إلى فقدانه للحاضنة الشعبية في المدينة وبعض التجاوزات الأشبه بالانتقامية من عناصر في الجيش الحر القادمين من الريف، فجر هذا التناقض تحدي السلطة الأول أمام الثورة السورية، وقدرتها على الحلول كبديل بمعزل عن وجودها المعتاد كامتداد للمجتمع المحلي، هذا الرهان الذي يحتاج إلى مراجعة مستقلة لتقييم مدى فشله أو نجاحه وأسباب ذلك.

ثورة المهمشين هذه، فقدت نخب المدينة والثقل الرمزي لمشاركتها في مرحلة البداية والانتشار، وكانت بذلك ثورة من لا صوت لهم، أو لا خبرة لهم، لتكون بذلك أقرب إلى ثورة من لا وزن لهم، باعتبارهم أضعف في إنتاج سردية حاضرة إعلاميا وثقافيا، وفي ترجمة أهدافهم إلى لغة قانونية وسياسية، هذا النقص الذي عوّضته النخبة السياسية المعارضة، والتي "دعمت" الحراك الشعبي أكثر مما كانت جزءاً منه، بحكم الاعتقالات الممنهجة للنظام ووجود جزء كبير من هذه المعارضة في الخارج، ما أسس منذ البداية لهذا الانفصال ما بين "الثورة" و "السياسة"، والذي سينتج توتّراً وانفصاماً مستمراً حتى الآن ما بين الحراك الثوري والمؤسسات السياسية التي أصرت على إنتاج نفسها كنتاج تسويات النخب السياسية لا كامتداد للحراك الثوري نفسه.

وهذه "المتروكية" الاجتماعية، سيطرأ عليها ما يضاعف من غربة ومحدودية الحامل البشري للثورة مع دخول الثورة ربيع ٢٠١٣م، هذه المرحلة التي سنتناولها لاحقاً.

٢- المتروكية التقنية

مع مشاركة فئات شعبية واسعة في الثورة السورية، ومن مجمل المدن والمناطق والطوائف السورية، إلا أن ثمة سمات غالبة على النواة الصلبة لهذا الحراك الثوري، ذكرنا منها اجتماعيًا "طرفيتها"، ويمكن أن نذكر جيلاً عمرياً أيضاً أضحى شيئاً فشيئاً الحامل الأكثف للحراك الثوري، المدني منه والمقاتل، والذي يغلب عليه إما كونه على مقاعد الجامعة، أو لم يراكم خبرات اختصاصاته ما بعد الجامعة، خاصة مع هجرة

الكثير من الكفاءات والاختصاصات خارج سوريا، بحكم استهداف النظام المركز لهم (اغتيال الأطباء سلوك اتبعه النظام في أكثر من مدينة)، أو بسبب ظروف القمع المتزايد، وارتباط الجيل الأكبر عمراً بعوائل ما يزيد من دوافع البحث عن أمن جسدي واقتصادي.

ودون تفصيل مطول حول هذه النقطة التي تحتاج دراسة مفصلة لا مشاهدة استقرائية عامة، فنحن أمام سلطة بديلة تقوم على جيل يشكل خبراته من خلال الثورة، خبراته الطبية والقتالية والإدارية، والتي لم تكن مكتملة أو حتى موجودة قبل الثورة (هناك الكثير ممن يعلمون كأطباء في المشافي الميدانية لم يدرسوا الطب في الجامعة ولا التمريض)، وفي معظم المناطق المحررة، نجد أنفسنا أمام شباب (أقل من ٣٠ عاماً) يشرفون على الخدمات الطبية والإعلامية والخدمية ويشكلون الجسد القتالي العام، وهذا التباين العمري والاختصاصي أحد أهم مظاهر الفجوة ما بين الحراك الثوري والمؤسسات التمثيلية له.

٣- المتروكية الدينية

أجهض الخطاب الإسلامي الحركي في سوريا مع وأد ثورة الإخوان في الثمانينيات، وتكريس السلطة القائمة لخطاب ديني وعظي وفقهي معزول عن أهداف سياسية اجتماعية، فيما يشبه اتفاقاً ضمنيا ما بين النظام والمؤسسة الدينية المدينة مقابل السماح للمؤسسة بالاستمرار وممارسة دور تربوي، يمكن أن ينتج خطاباً مكرّساً للسلطة في حالة مشايخ مثل البوطي وآل كفتارو، أو صامتاً عنها رغم نقديته المعروفة تجاه السلطة مثل جماعة زيد، إضافة إلى أنوية سلفية جهادية تم قمعها واستغلال وجودها من قبل النظام في دعايته كمحارب للإرهاب.[iii]

دخلت الثورة السورية إذن على خطاب إسلامي سوري معزول عن الحركية أو الجهادية، وعدا عن هذا الفقر النظري، فقد زاد على ذلك فقر عملي باتخاذ المؤسسة الدينية الرسمية مواقف داعمة للنظام أو محايدة، واقتصار الموقف المعارض للنظام على مشايخ ليسوا من صلب هذه المؤسسة وانتماؤهم للمجتمع المحلي هو المحرك لموقفهم (مثل الشيخ أحمد الصياصنة في درعا والشيخ أنس عيروط في بانياس)، أو على مواقف فردية لمشايخ معروفين مثل جماعة زيد و "منشقين" عن المؤسسة الدينية الرسمية.

أما الإخوان المسلمون الذين كانوا الحامل الحركي التاريخي للخطاب الإسلامي في سوريا، فقد كان تخليهم عن الطليعة المقاتلة (والذي وصل حد الخصومة المعلنة على الإعلام)، إضافة إلى اضمحلالهم كتيار فكري ودعوي، وتحوّلهم إلى ما يشبه مجموعة من العوائل التي تدير عملاً سياسياً، واستمرار تخلّهم عن إنتاج خطاب جهادي في الثورة السورية، وتبنيهم خطابا ليبراليا أكثر مما سمح "الواقع الثوري" الذي زاد من الطلب على الخطاب الجهادي والأكثر صلابة مع ازدياد حدة القمع وحضور الخطاب الطائفي، ما أدى إلى فقدانهم التأثير على واقع الأفكار والخطابات الإسلامية المتداولة في الحراك الثوري.

كانت السلفية إذن المنتج الوحيد للخطاب الجهادي، ولا يقتصر هذا على "السلفية الجهادية" كما تتمثل بالقاعدة، بقدر ما نلحظ حضور خطاب "السلفية الحركية" ضمن الحراك المسلح (أحرار الشام مثلاً)، وحتى تطوير "السلفية العلمية" لتجربة وخطاب جهادي(جيش الإسلام مثلاً)، مع الإقرار بتداخل هذه المصطلحات وأسبقيتها على الواقع الموضوعي الذي قد ينتج نفسه متجاوزاً هذه الفوارق النظرية السابقة عليه.

مع ملاحظة تأخر الخطاب الجهادي غير السلفي، والذي يستمد جذوره من المدرسة الإخوانية وحتى المؤسسة الدينية الشامية (كما تطور ذلك في ريف دمشق وريف حماة)، في إثبات حضوره ضمن "السردية الجهادية السورية"، بحكم أن الفضاء الجهادي الافتراضي، وفضاء الدعم المادي، يطغى عليه الحضور "الخليجي" ذي النفس السلفي، والذي تروج فيه الخطابات الأكثر تركيزاً على العامل الطائفي كذلك.

هذا وفر الأرضية الموضوعية، لتسيطر "أكاديمية صيدنايا" على المشهد المسلح في الثورة السورية[iv]، بعد أن أفرج النظام عن مئات من المعتقلين الجهاديين في سجن صيدنيا ليثبت سردية مكافحة الإرهاب الموجهة للمجتمع الدولي، ولم يكن النظام بالطبع ينوي أن يشكل هؤلاء المعتقلون فصائل مسلحة كبرى تسيطر على مناطقه وتلحق به خسائر كبرى، كما حصل لاحقاً.

واحتاج الأمر إلى ثلاث سنين لنشهد قيام تكتلات مسلحة ذات خطاب سياسي جهادي غير سلفي (وإن لم يمتلك التماسك الأيديولوجي نفسه للخطاب السلفي)، مثل جيش المجاهدين والاتحاد الإسلامي لأجناد الشام، بعد قيام الجبهة الإسلامية التي ظهرت كمشروع "سلفية وطنية" في بدايتها قبل أن تبدأ بمحاولة التحول إلى مشروع إسلامي جامع للتيارات المختلفة، على المستوى النظري الذي لم ينجح في الاندماج أو إثبات نفسه كمرجعية حتى الآن.

وكان طغيان الخطاب السلفي، والسلفي الجهادي خاصة، قد ساعد على التحول عن "وطنية" الصراع، وتوفير جوّ من المزايدات على تطبيق الشريعة وإقامة الخلافة، والبحث عن نقاء المنهج، ما وفر أرضية موضوعية لتمدد المشاريع الأكثر تطرّفاً مثل تنظيم دولة العراق والشام، وفشل إقامة مشروع سياسي إسلامي جامع على أساس وطني، هذا ما دفع إلى مراجعات عميقة لدى الفصائل الإسلامية (السلفية خاصة) المحلية، ما ظهر من خلال ميثاق الشرف الثوري خاصة[v].

ورغم ذلك، فإن صمت الأغلبية من المؤسسة الدينية، وانتقال أغلبية من لم يصمتوا واتخذوا موقفاً معارضاً للنظام إلى الخارج، بالمقارنة مع حضور الشرعيين المكثف ضمن التنظيمات السلفية الجهادية، زاد من ضعف الموقف النظري والميداني للفصائل المحلية المواجهة لتنظيم "داعش"، وتآكل هذه الفصائل بحكم الانتقال المستمر منها إلى الخارج أو إلى التنظيمات السلفية الجهادية (تنظيم دولة العراق والشام، جبهة النصرة، جبهة أنصار الدين).

ولا يمكن أن نغفل بطبيعة الحال التداخل ما بين البنية النظرية والبنية الاجتماعية في المؤسسة الدينية "المدينية" السورية، التداخل الذي تأسس عليه الموقف المرتبك تجاه الحراك الثوري، وضعف التأثير على الحواضن الشعبية للثورة والتي لم تكن متطابقة (وإن تداخلت في ريف دمشق خاصة) مع الحواضن الاجتماعية لرموز المؤسسة الدينية الدمشقية خاصة والسورية عامة.

هذا الشرخ ظهر واضحاً لدى تأسيس (المجلس الإسلامي السوري) في ١٤ نيسان ٢٠١٤م[vi]، والذي كان يُفترض أن يكون المرجعية الإسلامية العليا والجامعة للتيارات الإسلامية كافة، دون أن يستبعد ذلك التيار السلفي العلمي أو الحركي (الشيخ محمد بن سرور زين العابدين كان ضمن مجلس الأمناء إضافة إلى مشايخ في هيئة الشام الإسلامية ذات التوجه السلفي الواضح)، ولكن لم تلبث "الجبهة الإسلامية" وهيئات شرعية في الداخل أن أعلنت انسحابها منه، بعدما رأت أن غلبة التمثيل لم تكن فقط للتيار الأبعد عنها (المدرسة الشامية والإخوانية) فقط، وإنما باستبعاد شرعيي الفصائل من التمثيل ضمن مجلس الأمناء بحجة اعتبار المجلس مجلساً علميا بحتاً لا ممثلا لجماعات جهادية أو تحزبات سياسية[vii]، الاعتراض الوجيه والمنطقي بخصوص مجلس يراد منه تمثيل حراك ثوري، ولكنه يمكن قراءته من المنظور المقابل، وهو حقيقة أن الكيانات الجهادية والفصائل المقاتلة لم تكن تضم رموزاً علمية معروفة وقادرة على المنافسة.

هذا التناقض نفسه الذي سيتكرر في المجالس السياسية والعسكرية وحتى الهيئات الطبية والإعلامية أيضاً، ما بين واقعية وضرورة وجود ممثلين عن الحراك الثوري في هيئة تريد تمثيل الثورة والتأثير فيها، وما بين ضعف هذا الحراك في طرح رموز معترف بهم كنخب شرعية من قبل المؤسسة (الدينية، السياسية، العسكرية، الخ).

ترك المشايخ الأقرب لنمط التدين المجتمعي هذا الحراك الثوري إذن على المستوى النظري وعلى المستوى الميداني، الترك الذي ما زال يلقي بظلاله على الضعف الميداني والنظري للإسلاميين السوريين، وللشرخ العميق ما بين الانتماء الوطني أو الإسلامي، أو ما بين مفهومي الجيش الحر والكتائب الإسلامية، أو ما بين بناء الدولة وتطبيق الشريعة، الثنائيات التي كرّست كشعارات متناقضة دون أن تتناقض في ذاتها بالضرورة.

٤- المتروكية العسكرية

رغم أن المعارضة السورية وإعلام الثورة السورية حاول ترويج رواية أن الحراك المسلح بدأ على يد منشقين عن الجيش السوري، إلا أن نسبة المشاركين في هذا العمل المسلح من المنشقين عن الجيش السوري كانت منذ البداية (وما زالت) الأقل ضمن المقاتلين، مع التأثير الإعلامي والمعنوي الكبير الذي كان لانشقاق ضباط

عن الجيش السوري (المقدم حسين الهرموش، العقيد رياض الأسعد، عبدالرزاق طلاس، ماهر النعيمي.. الخ).

بدأ الحراك المسلح مع قمع السلطة واستفزازها المنهج (والجنوني في الآن نفسه) للمدن المنتفضة، والتي تشكل قيمة الدم لديها قداسة رمزية عالية، بحكم غلبة قيم التضامن والتدين في المجتمعات المحلية الحاضنة للحراك الثوري، هذا ما جعل "الجيش الحر" امتداداً مسلّحاً للمجتمع المحلي، أكثر مما هو بنية عسكرية هرمية ومنظمة.

كانت أول مواجهة مسلحة للسلطة في درعا ٢٥ نيسان ٢٠١١م، عند اقتحام القوات النظامية للمدينة المنتفضة، واجه وقتها عدة عشرات فقط من الشباب جيش الدولة المنظم، واستطاعوا تأخيره أسبوعاً كاملاً قبل السيطرة التامة على مدينة درعا، وكان هذا الطابع الدفاعي هو الشرعية المؤسسة لوجود "الجيش الحر"، وإن اتخذت الطابع الهجومي في جسر الشغور بداية حزيران ٢٠١١م، ومع صيف العام نفسه كان "الجيش الحر" قد أصبح ظاهرة منتشرة ومعترفاً بها في الثورة السورية[viii]، وتحول شيئاً فشيئاً إلى مظهرها الأول والطاغي والأهم، والوحيد أحياناً.

بدأ الحراك المسلح في معظمه بالأسلحة الفردية الخفيفة التي كانت متداولة في المناطق نفسها قبل الثورة، وما قد لا يعرفه كثير من الناس أن هذه الأسلحة الخفيفة استطاعت السيطرة على عشرات المدن والبلدات في سوريا خلال أقل من عام واحد من نشأة الجيش الحر، وكانت طبيعة المواجهة (مقاتلون ضد حواجز أو قطع عسكرية) تمكن من ذلك قبل اعتماد النظام المكثف على المدفعية وسلاح الطيران واجتذاب الميليشيات الشيعية، وقبل سيطرة الجيش الحر على أسلحة ثقيلة من مدرعات ومدفعية، لتتحول طبائع الصراع إلى حرب تدميرية وحشية بكلفة بشرية ومادية أعلى مما كان يتوقعه المقاتلون الأوائل.

تنقلت خارطة العمل المسلح في سوريا بين ثلاث مراحل، سبق أن فصّلها الكاتب في دراسته المنشورة في منتدى العلاقات العربية والدولية (المشهد السوري بعد دير الزور: تحدي الوجود بين الدولة والنصرة والثورة)[ix].

وما يعنينا هنا تأكيد الطابع الشعبي العام للثورة السورية المسلحة والتي لم تأخذ حقّها بعد ضمن دراسة سوسيولوجيا التحولات لظاهرة الانتقال الكبرى هذه نحو العمل المسلح من قبل القسم الأوسع من الثوار السلميين، والتي أسست واقعاً اجتماعياً سياسياً وميدانيا عسكريا مغايراً تماماً لما كان قبلها على مستوى المجتمع السوري عامة، والتي أثرت على مجمل السيرورة التاريخية للمشرق العربي، هذا الطابع والتأثير الذي يمنح هذه التجربة أصالتها وفرادتها وأحقيتها بالفهم من داخلها دون إلباسها قوالب تفسيرية مسبقة ومستوردة من خارجها، ودون اختزالها والاستخفاف بها بدافع من الكسل المعرفي والتعالي الثقافوي على تجارب الشعوب.

صنعت هذه التجربة وراكمت خبراتها وأبطالها الميدانيين (والمدنيين)، وكانت تستفيد أحياناً من مشاركة الضباط المنشقين وخبراتهم ، إلا أن غالبية الكتائب والمعارك قامت على الثوار الذين تحولوا إلى حمل السلاح، ما يعبر عن حداثة التجربة وعفويتها وتعبيرها عن شكل من التضامن الثوري والإصرار على "الوجود"، وما ينبي بعذرية التجربة رغم دمويتها القاتمة.

وكان أهم أسباب فشل محاولات توحيد وتنظيم "الجيش الحر" ضمن المجالس العسكرية[x]، هو التناقض ما بين إصرار الضباط المنشقين على التراتبية العسكرية كأساس للقيادة من جهة، وكون الحراك المسلح قائماً على المدنيين و "الأبطال" المحليين والميدانيين من جهة ثانية، التناقض البنيوي الذي ضاعفه تناقض في الخطاب مع إصرار المجالس العسكرية الرسمية على لغة أقلّ "إسلامية" مما يسمح واقع الحرب، وكانت هيئة الأركان محاولة ذكية لجسر هذه الهوة باعتمادها مبدأ ثنائية القيادة للجبهات (قيادة عسكرية لضابط منشق، وقيادة ميدانية للقادة المدنيين)، إلا أن انحياز الأركان (المؤسسة العسكرية) إلى الائتلاف (المؤسسة السياسية) بعد "بيان الـ ١٣" ومشاكل عديدة داخلية، أعادت هذا التناقض من جديد وحسمته لصالح الضباط المنشقين والمؤسسات الرسمية لا للحراك الثوري بقادته الميدانيين.

كان هذا من الأسباب المهمة التي روّجت صورة البطولة المرتبطة بالمهاجرين والتنظيمات السلفية الجهادية، لأنها امتلكت خبرات تخطيطية وتكتيكات قتالية (السيارات المفخخة والعمليات الاستشهادية مثلاً) لم تتوفر للمقاتلين المحليين، إضافة للصلابة الأيديولوجية التي يزداد إغراؤها في ظروف الحرب والتهجير (راجع المتروكية الدينية)، إضافة للعامل الأهم وهو أنهم "جاؤوا لنصرتنا" بعد أن "ترك" الأقربون.

والمتتبع لتجربة الفصائل المسلحة يدرك تأثير وجود القيادة المركزية والقائد الكاريزمي على تماسك هذه الفصائل، بحكم عدم انبنائها على تراتبية عسكرية ملزمة، وإنما على قرار ذاتي بالقتال، القرار الذي يواجه رهانات كثيرة في بنية هشة لا تشبع متطلبات الإلهام أو الشرعية على المستوى الرمزي، والقدرة على الصمود والانتصار على المستوى المادي، ففصيل مثل جيش الإسلام استطاع الحفاظ على تماسكه لوجود مركزية قيادية وقائد كاريزمي مثل زهران علوش وخطاب ديني متماسك وواضح إضافة إلى أن بنية متسقة تعتمد على أبناء الغوطة الشرعية، وتجربة مثل لواء التوحيد فقد الكثير من تماسكه وحضوره مع استشهاد قائده (عبدالقادر الصالح)، وتجربة مثل (أحرار الشام) تعتمد اللامركزية القيادية فقدت الكثير من قدراتها العسكرية مع الوقت إضافة إلى سهولة الانشقاق عنها، بالمقارنة مع تنظيم (دولة العراق والشام) التي تتمتع بمركزية قيادية وبخطاب أيديولوجي صلب وبرمزية ملهمة دوماً للقادة باعتبارهم ممثلين عن الحق الإلهي وممثلين لرصيد من البطولات العسكرية.

وهذه الأسباب هنا تجعلنا نفضل تجنب استخدام مصطلح "العسكر" أو العسكرة" في وصف الثورة السورية المسلحة، بحكم أنها تجربة شعبية لا تمثل مؤسسة عسكرية منظمة.

لقد كانت الهشاشة البنيوية التنظيمية والأيديولوجية الفكرية لتجربة الجيش الحرّ، نتيجة ضمن سيرورة الترك الذي مارسه المجتمع أولاً ثم المؤسسة الدينية ثم المؤسسة العسكرية، عدا عن تراكم أخطاء التجربة وتعقيداتها وقصورها، والتي ما زالت سبباً فاعلاً في الشعور بالتفوق الرمزي للتنظيمات الأكثر صلابة وتماسكاً حتى لو كانت تمارس انزياحاً مستمرّا على السلطة الرمزية والمادية للثورة المسلحة.

٥ - المتروكية الثقافية

منذ سبعينيات القرن السابق كتب الدكتور برهان غليون تحليلاته حول الأزمات المفهومية للثقافة في المشرق العربي خاصة، ومدى تداخل الاجتماعي بالثقافي بالسياسي فيها، وكانت خلاصة نقد غليون هي تأسيس العلمانية العربية كنخبة لها نزوع أقلّوي تعرّف نفسها برفض "الثقافة الإسلامية" كثقافة عليا وأغلبية وتجهيل الشعب[xi]، بما يوفره ذلك من تموضع ضمن نظام السلطة بما هي نقيض الشعب نفسه، وشرعنة لسردية الديكتاتورية التي تبني شرعيتها على "أيديولوجية جهل الشعب" وضرورة حمايته من نفسه[xii]، وقدم غليون نقده أيضاً للجانب الآخر "الإسلامي" وانغلاقه ضمن سجالات خطابية متخيّلة عن الواقع وليست أزماته الحقيقية[xiii]، وكان تحليل غليون وتفكيكه هذه الثنائيات الأيديولوجية التي تغطي الواقع بدل أن تحاوره أو تحلّه، أطروحته ومساهمته الأهم في سوسيولوجيا الثقافة وعلم الاجتماع السياسي عربيّاً.

يمكن الاستفادة من نقد غليون للحديث عن تعريف الثقافة (بمعناها النخبوي المنتج للمعرفة) ضمن الحقل الثقافي العربي عامة والسوري خاصة، حيث عُرّف الثقافي بالسلب مما هو ديني، وبالضرورة فقد عُرّفت الثقافة النخبوية بالنقيض من الثقافة الشعبية.

وبينما اتخذ هذا الموضوع مساحة واسعة من النقاش والدراسات والنظريات ضمن سوسيولوجيا الثقافة[xiv]، بدءاً من نقد الثقافة الشعبية لدى الجيل الأول من مدرسة فرانكفورت (أدورنو و هوركهايمر) الذين كان انتقادهم للثقافة "الجماهيرية" بما هي صناعة، يمثل انتصاراً للثقافة الأصيلة الممثلة للتراكم الفني والعقلاني الأوروبي التي تمثل "ثقافة النخبة"،نلحظ أنه كان انتقاداً لمستوى اللغة المعبر بها عن الثقافة ومضامينها ومآلاتها، انتقاداً من الداخل وإن تضمّن شكلاً من الترفع النخبوي وأداة لامتلاك الرأسمال الرمزي للتموضع ضمن طبقة أرفع وتملك حق تسمية ما هو "ثقافي" أو "فني" وما هو "منحط"، النقد الذي وجهه بيير بورديو فيما بعد لنظريات "ثقافة النخبة" و "ثقافة الجمهور"[xv].

ودون التوسع في هذا الموضوع فإن نقد الثقافة الشعبية لدى الثقافة النخبوية عربياً اتخذ بعداً هوياتيا متمثلاً بالتموضع على النقيض من "الشعب" نفسه، بما هو ثقافة متراكمة ومرتبطة بما هو "إسلامي"، بما هو "ثقافة أغلبية" حسب تعبير برهان غليون، أي إنه كان نقداً عرّف نفسه بما هو خارج الثقافة نفسها بما

هي هوية معرّفة على النقيض من الحداثة منذ صدمة الاستعمار، والشعور بالجرح النرجسي مقابل الحضارة الغالبة.

يتخذ الارتباط هنا بين "الثقافي" و "العلماني" و "الغربي" و "السلطوي" موقعه ضمن سياق تفاعلي تاريخي، بعيداً عن سياقات المؤامرة المتوهّمة.

وبالنسبة للحقل الثقافي السوري خاصة، فقد تم تأكيد الطابع "العلماني" و "الأقلّوي" لهذه الثقافة منذ هيمنة نظام الأسد على السلطة، والتأكيد –رغم أيديولوجيا البعث العروبية- على الأساس "الساحلي" للحضارة والهوية السورية (أفاميا، أوغاريت، سفن الفينيقيين... إلخ) ، واستقراء أوّلي –ولا يعبر عن دراسة دقيقة- لنسبة الشعراء والفنانين والمسرحيين الذين رعتهم وقدّمتهم وزارة الثقافة السورية، كافٍ لإدراك هذا الطابع العلماني والأقلويّ المكرّس في الحقل، حسب تعبيير بيير بورديو، دون أن نأخذ هذه الفئة كوجه وحيد أو قالب جامد، فهذا الحقل كأي وسط اجتماعي يضمّ تنويعاته وتناقضاته وأنوية التمرد عليه، وكان الموقف من السلطة قبل الثورة المحطة الأهم لاختبار هذه التناقضات، بقدر ما كان الموقف من المجتمع ومدى صلاحيته للديمقراطية أيضاً.

هذا أهم سبب في عدم وجود رموز ثقافية وطنية، فيما بعد حقبة السبعينيات، ومن الشعراء خاصة، لا نعرف شاعراً سورياً مجمعاً عليه ويعتبر رمزاً وطنياً وُلد بعد سيطرة نظام الأسد، هذا ما ألقى بظلاله على هشاشة الهوية الوطنية السورية، وقابليتها للتفكيك أو التجاوز لصالح هويات فرعية أو أيديولوجية أكثر تماسكاً.

كانت هذه التناقضات وغربة الثقافة عن المجتمع، سبباً في اتخاذ قسم كبير من "المثقفين" موقفاً نقدياً من الثورة السورية، بحكم تمثيلها لمجتمعات محلية انبنت "الشرعية الثقافية" لهؤلاء المثقفين بكونهم نقيضها بالأساس، عدا عن تموضع قسم منهم ضمن السلطة و التحالف غير المباشر معها، سواء السلطة السياسية أو "الأقلّويةّ" او المدينية التي تمارس كلّ منها شكلاً من العنف الرمزي ضد "الأطراف"، عدا عن تمثيل هذه الثورة "الطرفية" لشكل من التصالح والتمازج بين التدين والهوية المحلية أسس لمسافة نقدية حتى من المثقفين المعارضين كعلمانيين، والتي زادت مع تحول الثورة إلى العسكرة، وزيادة الطلب على الخطابات الأكثر جهادية.

كانت مهمة المثقفين العلمانيين في الثورة صعبة أمام موج التشكيك والاتهامات الذي طالهم في الدعم والانتماء إلى ثورة اتخذت طابعاً إسلاميا أو حتى سلفيا، وكانت الثورة مناسبة للتصالح من جديد ما بين العلمانية كمشروع سياسي وما بين التدين الاجتماعي والإسلام السياسي، والبحث عن مساحات من التلاقي و"تدبير الاختلاف"، ومن الإنصاف القول إن الموقف الأخلاقي والمنتمي للحراك الثوري، كان غالباً على

التحيزات الأيديولوجية لدى القسم الأكبر من المثقفين المعارضين المنحازين إلى هذا الحراك، والذين وفروا "سرديات رديفة" تفكك الصورة الإرهابوية المختزلة للثورة السورية.

ولكن ما حصل هو أن الحراك الثوري نما بمعزل عن "الاستجابة الثقافية" له، وبمعزل حتى عن مشاركة المثقفين (ونكرر هنا أننا نقصد المثقف بالمعنى المتخصص المنتج للمعرفة) فيه، إلا من خارجه، ضمن الهيئات السياسية أو الإعلامية، ودون إنجاز دراسات كافية لفهم هذا الحراك أو ترشيده أو الانخراط عضويّاً فيه، أو إنتاج سرديات متماسكة وعميقة له، خاصة في تجربته المسلحة، وينسحب هذا على قسم كبير من المثقفين الإسلاميين أيضاً، باعتبارنا لا نعترف باعتبار الثقافة خاصية علمانية.

ولذلك واجه هذا الحراك الثوري، وما زال، ضعفاً في إنتاج سرديته الخاصة، وقلقاً هوياتيا وفكريا عيمقاً، وارتباكاً في ردود الفعل على المشاريع السياسية المقابلة، وفي القدرة على إنتاج مشروع سياسي ممثل له، عدا عن الأخطاء الكثيرة والتجاوزات التي مارسها منضوون في هذا الحراك الشعبي العام، وسهل هذا التفريغ الثقافي والفكري من مهمة التنظيمات الأكثر صلابة ووضوحاً أيديولوجياً من اجتذاب أعداد من هؤلاء الشباب الباحثين عن سردية متماسكة واضحة تمنح الشرعية والمتكأ المعنوي لنضالهم وتضحياتهم.

٦- المتروكية السياسية

يعود الإشكال الأساس في الائتلاف الوطني والمؤسسات السياسية السورية عامة إلى تأسيسها على توازنات الكتل السياسية للمعارضة والتحالفات الإقليمية، لا على تمثيله لقوى الثورة الميدانية، ما أسس لعزلة ما بين الائتلاف كجسد سياسي وما بين الثورة التي يريد تمثيلها والنطق باسمها، ومع طغيان الطابع المسلح على الثورة، وتمدد الأيديولوجيات الإسلامية فيها، يكرس الائتلاف قطيعة مزدوجة: ميدانيّاً بتهميشه للقادة الميدانيين، وأيديولوجيا بتبنيه خطاباً أكثر علمانية مما يسمح الواقع الجهادي. وأدى ذلك إلى تمثيل الائتلاف لصراعات وتوازنات مجتمع سياسي مصغر، ليس هو الفاعل المؤثر في الحراك الثوري الميداني، ولا يمثل زعامة رمزية قادرة على تحقيق قاعدة شعبية، ما لا يفقده تأثيره الشعبي وحسب وإنما حتى قدرته على التأثير الدبلوماسي أو التمثيل التفاوضي حيث لا يمكن لمن لا يملك الحرب أن يفاوض على السلم فيها[xvi].

أفرز البحث عن مظلة سياسية "خارجية" للثورة السورية، مئات السياسيين والعاملين في حقل السياسة وصراعاتها، دون أن تتداخل هذه الصراعات السياسية مع الحراك الثوري، إلا من جهة "التأثير" لا "التمثيل"، كان اتباع أسطورة "انفصال السياسية عن العسكرة"، والتعامل مع الثورة السورية كدولة مستقرة تنفصل فيها السلطات، والاهتمام بمظهر الشعار أكثر من الاهتمام بتحقيق المضامين والأهداف المبتغاة من وجود تمثيل سياسي للثورة أساساً، سبباً في تكريس هذه الفجوة التي تتسع يوماً بعد يوم ما بين هذه المؤسسات السياسية والحراك الثوري، وتفاقم شعور المظلومية لدى ممثلي هذا الحراك المسلح،

والتآكل المستمر في شعبية هذه المؤسسات السياسية وقدرتها حتى على صناعة رأي عام بين المدنيين البسطاء، لا صناعة واقع ميداني وسياسي حتى.

ولم تكن هذه الفجوة صناعة "سورية" بحتة، بقدر ما غُذّيت إقليميا ودوليا عبر قصر التعامل السياسي مع هذه المؤسسات ووضع شروط عليها حتى لا يمكنها تمثيل الفاعلين في الحراك الثوري، حتى لو أرادت، وتكريس هذا العجز هو جزء من سياسة تكريس القضية السورية للديمومة، وإحالة السبب في عدم الجدية بمحاصرة النظام السوري أو إسقاطه حتى على المستوى الديبلوماسي. إلى قصور هذه المؤسسات عن القدرة على التأثير على الثورة أو التوقيع عنها، القصور الذي أصرّت عليه هذه الدول نفسها.

يعيدنا هذا الأمر إلى حقل الدراسات السيميائية، وعبر تجلّيه النهائي المتمثل بالفيلسوف الفرنسي (جان بودريار)، والذي تكلم عن أن الحياة الحديثة تتكون من مجموعة من "الإشارات" التي تصنع عالماً "ما فوق الواقع"، لأنها إشارات تحيل إلى نفسها في حلقة لانهائية من الإحالات ولا تحيل إلى الواقع نفسه الذي تزعم أنها تمثله، الأمر نفسه الذي تمثله المؤسسات السياسية التي تحيل إلى صراعات سياسية لمجموعات سياسية فيما بينها، لكنها في ذلك تزعم تمثيل حراك ثوري فصلت نفسها عن تمثيل صراعاته الداخلية، أو أن تكون امتداداً سياسيا له.

بينما لم تنج المجموعات المسلحة من الاستقطابات الإقليمية، ولم تتوحد على قاعدة رأي أو أيديولوجيا موجّهة، ولم تفرز زعامات سياسية أو كيانات سياسية أو حتى مشاريع سياسية بديلة، مع التوجه الحثيث نحو ذلك منذ تأسيس الجبهة الإسلامية في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٣م، وما أدت إليه من موجة تأسيس حركات عسكرية-سياسية (الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام، جيش المجاهدين، حركة حزم...الخ)[xvii].

وفي ٣ آب ٢٠١٤م، أعلنت مبادرة "واعتصموا" والتي تمثل أحدث محاولة لتأسيس كيان تمثيلي موسع للثورة المسلحة من قواها الميدانية، والتي لا يمكن تجريدها من النزوع السياسي في الآن نفسه[xviii].

وفي الجدلية غير المحسومة بين الزعامة والمأسسة، وفشل الرهانين سياسيا وعسكريا، ودون إعادة ترسيم العلاقة بين الثورة المسلحة والمؤسسات السياسية، لتوليد جسد تمثيلي للثورة من داخلها، وقادر على النطق والتفاوض باسمها من خارجها، تغرق الثورة السورية في الفوضى التي تزداد سلبياتها غير الخلّاقة باستمرار.

٧- المتروكية الإقليمية الدولية

محرقة الإرهابيين، لعل هذا أدق وصف للتعامل الدولي مع المسألة السورية، بعد هيمنة الحركات الجهادية على المشهد، بعد نشأة دولة العراق والشام (٩ نيسان ٢٠١٣م) وتمددها المستمر وصولاً إلى تفجر الانتصارات بعد السيطرة على الموصل (١٠ حزيران ٢٠١٤م) ومغادرتها الواقع الافتراضي لتكون دولة على

الأرض، تستقطب الحالمين بالخلافة الإسلامية من أنحاء العالم، ومتمثل تجربة أضخم مجتمع جهادي معولم يتشكل ويتوسع باستمرار ما بين سوريا والعراق، هذا بالتوازي مع المجاهدين "المهاجرين" إلى جبهة النصرة والتنظيمات الأقرب إلى القاعدة والتيار السلفي الجهادي (والتي تمثل "جبهة أنصار الدين" الآن القسم الأكبر منها[xix]).

وفر هذا التمدد والتمركز ضمن منطقة جغرافية مشتعلة، أكبر تجمع حديث للجهاديين في العالم، و غذّى هذه الهجرة المتزايدة وموجة الثورات المضادة إقليميا ووأد التجارب الديمقراطية وآفاق الحل السياسي في بلدان الثورات العربية، في مصر خاصة. ووفرت الصراعاتُ الدموية بين التيارات التي يُفترض أنها خرجت من ذات المدرسة (في دير الزور خاصة)، تضخّماً لحضور هذه الخلافات في الفضاء الافتراضي الجهادي، وتضخّماً في حجم المعلومات المسرّبة شكّل أكبر رافد لقاعدة البيانات حول الجهاديين في تاريخ التيار الجهادي، والحجة الأمثل لحصار روافد الدعم للثورة المسلحة سواء على مستوى الأفراد أو الدول، بحكم تعميم الصورة الإرهابوية للمسألة السورية والثورة المسلحة.

كان هذا في مقابل وجود حاضن إقليمي دولي للنظام السوري، لا يوفر دعماً دبلوماسياً فقط (روسيا)، وإنما يشترك في المعركة على الأرض، ووفر جسر إمداد إقليمي لا ينقطع من السلاح والميليشيات الطائفية التي تقاتل إلى جانب النظام السوري[xx]، أو حتى بمعزل عنه، بحكم أن قيادة معظم المعارك الكبرى كانت بيد ضباط الحرس الثوري الإيراني وقياديي حزب الله، ووصلت أعداد "المهاجرين" الشيعة، والذين يمثلون حركة جهادية معولمة وتكفيرية وطائفية (مثل تنظيم داعش) ومتورطة بعشرات المذابح الطائفية في حمص وريف دمشق وحلب، بلغت أعدادهم قرابة ثلاثة أضعاف عدد "المهاجرين السنة"، فيما قبل سيطرة تنظيم داعش على الموصل، دون أن تتوفر البيانات بعد لقياس مدى الفرق بعد هذه السيطرة.

ولم يتم التعامل مع المؤسسة السياسية للثورة والمعارضة السورية بشكل جدّي دولياً، حيث ما زال النظام السوري هو الممثل الرسمي لسوريا في المؤسسات الدولية، بقدر ما تم اعتبار الائتلاف أو المجلس الوطني مجرد غطاء يعطي واقعية إعلامية لمحاولات الحل الدبلوماسي محسومة المصير سلفاً، مثل جنيف وجنيف٢.

وكان تكريس المسألة السورية للديمومة إرادة مشتركة من الأقطاب الدولية أو العربية، كمنفى لأزمات المنطقة ومحرقة للجهاديين والنموذج التخويفي لمآل الثورات على الأنظمة الديكتاتورية.

وما يجري على المستوى الدولي والحصار الخارجي، يُمارس على المستوى المحلي عبر سياسات تشجيع اللجوء وتفريغ الثورة من النشطاء عبر المنظمات، وهذا ما نطرحه في النقطة القادمة.

٨- متروكية المتبقين

من تبقى في الثورة السورية إذن؟ بعد النقاط السابقة والتي وضحنا فيها محدودية الحامل البشري للحراك الثوري من حيث علاقته الملتبسة بالمؤسسات والبنى الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية ، نتكلم هنا عن هذا المجتمع الثوري المصغر، وما تعرض له من تضاؤل ضمن سيرورة الثورة وتطورها.

ثمة عاملان داخليان وعاملان خارجيان أسهما في هذا التضاؤل الذي تسارعت وتيرته بشكل مضاعف منذ الربع الأول لعام ٢٠١٣م.

داخليّاً، فقد كان القصف العشوائي أهم أسباب مغادرة المدن من قبل الأهالي المدنيين، وضاعف من ذلك بشكل ملحوظ في الربع الأخير من العام السابق الاستعمال المكثف للبراميل في سوريا عامة وفي الشمال السوري خاصة، هذا ما ظهر بشكل واضح بتفريغ المدينة الأهم ضمن المناطق المحررة من كثافتها السكانية، يشير تقرير حقوقي إلى مقتل أكثر من ٦٣٠ مدنيا خلال فترة أقل من أسبوعين (١٥- ٢٠١٣/١٢/٢٨) في مدينة حلب بسبب البراميل[xxi]، أما مجمل عدد ضحايا البراميل فهو يتجاوز سبعة آلاف شهيد في سوريا جمعاء، استهدفت هذه البراميل التجمعات السكنية ومراكز الأسواق بشكل رئيس، وبعد أن كانت حلب أكثف المدن السورية بالسكان، تحولت في معظمها إلى شوارع وبيوت فارغة، وبلغت نسبة المدنيين من ضحايا القنابل البرميلية ٩٧%.

إضافة إلى ذلك، فقد كانت ممارسات تنظيم "داعش" بحق الإعلاميين ونشطاء الثورة السورية، في المناطق التي أقام مقراته فيها (منذ تأسيسه في نيسان ٢٠١٣م) وفرض نفسه كسلطة قضائية وأمنية (الرقة وحلب خاصة)، أهم عامل في التفريغ الأكثر نخبوية وتأثيراً للثورة السورية من حاملها النخبوي والفاعل، سواء إن تكلمنا عن النشطاء الذين وجدوا أنفسهم معرّضين في أي لحظة للاعتقال أو القتل من قبل التنظيم[xxii]، دون أن تحميهم الفصائل المحلية المتفرقة التي تجنبت صدام التنظيم[xxiii]، أو إن تكلمنا عن المقاتلين الذين تركوا البلاد خشية من "الفتنة"، ومع عدم وجود إحصائية للنشطاء الذين غادروا بسبب التنظيم أو الذين أعدمهم التنظيم، إلا أن كل المناطق التي سيطر عليها التنظيم تمّ إنهاء وجود الثورة فيها، سواء بمظاهرها الرمزية أو بالمجتمع الحامل للحراك الثوري والفاعل فيه، هذا ما أدى إلى فقدان الثورة السورية لمئات حقّاً من النشطاء الإعلاميين والإغاثيين وحتى المقاتلين.

خارجيا، فقد كانت سياسة تشجيع اللجوء، وعدم العمل بجدية على إقامة مخيمات داخلية أو مناطق آمنة، مما فرغ الثورة من حواضنها الشعبية، خاصة مع التزايد المطرد في وحشية قصف النظام الذي يستهدف المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان، وأدى فتح باب اللجوء على مصراعية، وتحويل القضية السورية إلى قضية لاجئين إنسانية، وتحويل معظم الجهد الإغاثي نحو اللاجئين لاستهلاك الأموال المعلنة المخصصة للدعم عبرهم، إلى أن يكون لدينا أكثر من أربعة ملايين لاجئ ما بين الأردن وتركيا والدول الأوروبية التي أصبحت تجتذب أحلام الهاربين من المحرقة، هذا عدا عن المسافرين رسمياً وطوعاً للإقامة

في بلدان أخرى، لتتحول المناطق التي تسيطر عليها المعارضة شيئاً فشيئاً إلى مناطق مواجهة عسكرية، وتفقد الثورة شرعية التمثيل والوجود الاجتماعي، لتتحول إلى جسد أيديولوجي منعزل.

إضافة إلى هذه السياسة التي اجتذبت الأهالي المدنيين، يمكن النظر إلى العامل المقابل التي اجتذب النشطاء، وهو نشاط المنظمات الأجنبية في تركيا، والتي وظفت المئات من النشطاء وشكلت مجتمعاً موازياً من العاملين في المنظمات، أشبه بالمجتمع السياسي، وعدا عما في نشاط المنظمات من قدرة على جمع المعلومات، وبناء جسور علاقة مع المؤثرين في الحراك الثوري(ولا ننفي هنا النشاط الاستخباري)، فقد ساهم خروج النشطاء بسبب داعش، ثم استقبالهم من قبل المنظمات، بشكل مركب، بتفريغ الحراك الثوري من حامله الفاعل والنخبوي.

وفيما بين هذه العوامل كافة، يشكل العامل الاقتصادي جسر العبور نحو قدرتها التغييرية، في بلد تعطلت فيه عشرات آلاف الوظائف، وهدمت فيه ملايين المنشآت، وتزايدت فيه نسب اللجوء والنزوح، ولم توفر للمتبقين فيه وظائف أو دخول مادية تمنع إغراء ترك الميدان، والمفارقة أن الحكومة السورية المؤقتة أيضاً اتبعت ذات السياسة عبر فرق الدخل الكبير ما بين موظفيها في الخارج والداخل، والذي يميل بشكل مجحف نحو الموظفين المقيمين خارج مناطق "حكمها".

ثالثاً: امتداح البراءة كوجه مضاد

لا يمكن تفسير أي ظاهرة تاريخية أو اجتماعية باتجاه أحادي، أو سببي خطّي، وإلا وقعنا في اختزال المنظومات الشمولية وسرديات المظلومية، عدا عن أن تخيل "موضوع" بحت كما تخيل "ذات فاعلة" بحتة يقع خارج إطار تحليل السياقات التفاعلية والسيرورات المركبة لأي تحول اجتماعي ضخم مثل الثورة السورية، والحديث عن المتروكيات المركبة التي عانى منها هذا الحراك الثوري في وجوده الميداني، يحيلنا إلى الوجه الآخر للأمر، وهو تنامي نزعة "ضد المؤسسات" والتيارات القديمة في الحراك الثوري كرد فعل انتقامي أحياناً ولكنه فكري كذلك بإحالة سبب استمرار النظام لعقود إلى ايديولوجيا هذه المؤسسات والجماعات ، تراكمت هذه النزعة أكثر مع اتخاذ معظم المؤسسات مواقف أقرب للسلطة التي تندرج هذه المؤسسات أصلاً ضمن تراتبيتها لخلق التوازن الاجتماعي، بالتوازي مع اعتماد ردة الفعل الشعبية و "الفزعة" كدافع للحراك وطبيعة خاصة به في مقابل جهاز السلطة المعقلن والمؤسس، ما تجاوز مرحلة العفوية الثورية ليكرّس كـ "طابع ثوري" مميّز.

إن رواج مقولات نقد المثقفين والمشايخ مثلاً أول الثورة بسبب مواقف مثقفين ومشايخ منحازين ضد النظام، تطور إلى "نقد الثقافة" ونقد نمط التدين الذي مثله المشايخ، ما شجع على الانتقال إلى الضفاف

المقابلة، و إلى انتقاد التأويل أو التدخل الثقافي ضمن هذا الحراك، أو التعبير عن "إسلاميته" عبر الخطاب ما قبل السلفي الجهادي.

لا يمكن مثلاً قراءة تنامي التسلف السريع بين آلاف الثوار والمقاتلين ومرجعية الخطاب السلفي الطاغية في سوريا الآن ،مع انحسار التمذهب، بمعزل عما ذكرناه قبل في (المتروكية الدينية والمتروكية العسكرية)، ولكن هذا التنامي لا يأتي كرد فعل مجرد لمواقف المؤسسة، بقدر ما يبدو كمراجعة للتاريخ، ومحاولة خلق تاريخ جديد ضد التيارات القديمة والمؤسسات التي ساهمت في التاريخ القديم، وهذه المراجعة ربما كانت لتبقى فكرة ضامرة لولا أن شجّعت عليها مواقف المؤسسات القديمة، في مقابل التوجه المكثف من التيارات "السلفية" (حسب مثالنا هنا) لدعم هذا الحراك، ولا يمكن قراءته أيضاً دون وعي "النزعة ضد المؤسسات والمذاهب" القائمة في السلفية نفسها كعودة متاحة للجميع نحو الجذور، وكتمثيل للنموذج النقي والأقصى، عدا عن مفاهيم "الغربة" و"الغرباء" المحورية في أدبيات السلفية الجهادية والتي تتشابه مع الشعور بالمظلومية والمتروكية في الحرب.

وانتقل امتداح البراءة الأُصلية هذه، والعفوية الثورية، إلى نزعة ضد العقلنة والمأسسة، كما تجلى في الحراك المقاتل خاصة، والذي واجه معضلة مركّبة ما زالت التناقض الرئيس الحاكم لإشكاليات الثورة السورية المسلحة حتى الآن: فمن جهة كان الدخول في الثورة المسلحة اختياراً شخصيا لكل مقاتل، وتعبيراً عن "الحرية" نفسها التي تمثلها في المظاهرات ضد السلطة، إضافة إلى رمزية القائد الكاريزمي التي تجمع المقاتلين كدافع "شخصي" و "رمزي" آخر للانخراط ضمن الثورة المسلحة، هذا أضعف من تراتبية الطاعة أو الالتزام العسكري، ولكنه كان أساس الحشد والتعبئة ضمن أي فصيل، والاعتماد على "الرسالة" أو الأيديولوجيا كأساس في الحشد والالتزام كان ضعيفاً ضمن فصائل الثورة المسلحة بحكم عدم تمثيلها لأيديولوجيا صلبة مثل التيارات الجهادية (جبهة النصرة وداعش) ما زاد من الاعتماد على "لا مركزية القيادة" كأساس للتمدد والتي زادت في الوقت نفسه من خطر التفكك وعدم الاتساق الداخلي. ومن الجهة المقابلة فقد كانت المأسسة والحرص على مركزية القيادة بقدر ضرورتها وفائدتها في مواجهة جيش نظامي وتزايد حجم المعركة ومسؤولياتها وحاجة العمل المسلحة إلى العقلنة والتخطيط إلا أنها كانت تواجه خطر تفكيك العمل المسلح نفسه، والقائم على التجمع لتمثيل منطقة أو مجتمع محلي أو حول قيادة كاريزمية، وليس على الطاعة لقيادة مجرّدة كالمؤسسات العسكرية، بحكم أن الأيديولوجيا الثورية متوزعة بين مسارات كثيرة (حتى المسار الشخصي) وأصبحت بحد ذاتها موضع نقاش وتساؤل مع دخول التنظيمات الجهادية والمشاريع السياسية إلى الخط.

ضمن هذه العوامل المتناقضة: الاتساق الداخلي (على أساس الانتماء المناطقي أو الأيديولوجي)، مركزية القيادة، رمزية القائد الكاريزمي، الأيديولوجيا الجامعة، المأسسة والتراتبية العسكرية؛ يمكننا تمييز أربعة أمثلة:

١- حركة أحرار الشام مثلاً، كتنظيم دمج البعدين الأيديولوجي والمحلي، وحاول التمدد على المستوى الوطني، ولكن فقدانه للقيادات الكاريزمية وعدم صلابة استدخال العقيدة القتالية للمقاتلين، ألجآه للاعتماد على اللامركزية القيادية كأساس للتمدد، ومحاولة تكريس الرسالة الأيديولوجية للمقاتلين بالتدريج، ولكن عدم وضوح هذه الرسالة نفسها ومشروعها السياسي، إضافة إلى ضم عناصر غير منتمين لها، وعدم وجود بنية مؤسسية قيادية ضابطة، أدى إلى انشقاق الكثير من عناصر الحركة لأسباب أيديولوجية (بسبب مواجهة داعش)، وإلى ضعفها العسكري المتزايد، نتيجة عدم المركزية القيادية والقدرة على الضبط والتوجيه.

٢- لواء التوحيد كفصيل ممثل لمجتمع محلي متسق، دون أن يمتلك أيديولوجيا صلبة، ويعتمد على رمزية القائد الكاريزمي، كان أحد أقوى فصائل الجيش الحر في الشمال السوري، ويسيطر على معظم مدينة حلب، إلا أنه باعتماده على كاريزمية القائد الرمز (عبدالقادر الصالح)، فقد تماسكه وارتباطه بعد استشهاد قائده، وتحول إلى مجموعات متفرقة فقدت الكثير من حضورها الميداني الذي كان طاغياً.

٣- جيش الإسلام: كفصيل متسق في بنيته الداخلية كممثل لمجتمع محلي متجانس، ويعتمد على مركزية قيادية صلبة، وعلى رمزية القائد الكاريزمي (زهران علوش)، وعلى بناء أيديولوجي واضح في الآن نفسه (كممثل لمدرسة سلفية)، والذي حافظ على تماسكه بشكل ملحوظ في مواجهته للنظام أو مواجهته لداعش، وعلى فاعليته العسكرية، رغم التضخيم الإعلامي الذي صوّرت به هذه القوة (والذي قام به الجيش نفسه)، ما أدى لتحميله خسارات جبهات لم يكن هو المشارك الرئيس فيها.

٤- تنظيم داعش: كمنظمة أيديولوجية صلبة وشمولية وصاهرة، وتتمتع بمركزية قيادية طاغية، وعلى كاريزمية القادة الممثلين للرسالة الأيديولوجية المقدسة، ما أسهم في وحدة القرار والطاعة المطلقة للقيادة، والقدرة على دمج متطوعين جدد في بنية الفصيل، مع اعتماده على خطط عسكرية مدروسة في تمدده، وتمثيله لما يشبه مؤسسة عسكرية معقلنة ومنضبطة، رغم جنونه المتوحش على المستوى العملي والنظري، وبراغماتيته في تبديل أسلوب التعامل مع المجتمعات المحلية والآخرين حسب ميزان القوة، وقلقه تجاه انضمام أعداد كبيرة ومتنوعة فيه وسيطرته على مساحات واسعة، ما لا يجعل بيته الداخلي مستقرا تماماً، ويعاني أيضاً من صراعات انتماءات داخله (نلاحظ أن البنية الصلبة للتنظيم عراقية، وأن هناك ما يشبه خارطة جنسيات وظيفية فيه)، ولكنه استطاع التغلب على منافسيه عبر وحدة القرار والطاعة المطلقة هذه، والتي تواجه تحدّيها الأبرز في ضم مقاتلين جدد بايعوا تحت الإكراه قد لا يتوفرون على ذات القناعة أو الاستعداد للتفاني تجاه القيادة.

ولا تقف هذه النزعة "ضد المأسسة" أو "ضد العقلنة والترشيد" بالمعنى الفيبري، عند حدود العمل المسلح، بقدر ما تحضر وتغيب بنسب متفاوتة ضمن الصراع الرمزي والمادي المسكوت عنه في الثورة السورية سواء

بجانبها الميداني أو السياسي أو الفكري، وهذا ما ألقى بظلاله على ضعف الحراك الثوري في التعبير عن نفسه سياسيا أو فكريا أو حتى فنيا، ومنح أرضية موضوعية لأحقية مؤسسات المعارضة السياسية والمعارضين والمثقفين القدماء بالتمثيل، بسبب هذا الضعف "النخبوي" الطاغي للحراك الثوري الشبابي، دون أن نتناسى هنا السؤال المشروع حول من الذي يمنح شخصاً ما أو نتاجاً ما صفة النخبة، جرياً مع بيير بورديو في سؤاله: من أبدع المبدعين؟

مع التذكير أننا نتكلم هنا عن نزعات وخطابات تنتشر وتشجع على رواجها أو انحسارها عوامل ميدانية أو ثقافية قد تتبدل وليست الخطاب الوحيد المسيطر، فلا نتكلم عن بنية جوهرانية ثابتة وعامة، مكتفين هنا بهذه النواة.

رابعاً: خاتمة

حاولت الورقة توصيف الحامل البشري للحراك الثوري في وجوده الميداني، والبحث عن نواة نموذج تفسيري لديناميات التحول ضمن هذا الحراك، وتوضيح علاقته بالبنى (المؤسسات) الاجتماعية والتقنية المعترف بها والقائمة قبله والتي انتقلت مع اتخاذها مواقف مؤيدة لهذا الحراك لتكون تمثيلاته الرسمية، سواء تكلمنا حول المؤسسة الدينية أو الثقافية أو السياسية أو العسكرية أو حتى التقنية الاختصاصية، في محاولة لفهم عوامل التسرب والاضمحلال الذي عانى منه في مواجهة مشاريع مقابلة، وأثر هذه البنية الشعبية وغير الاختصاصية أو المعقلنة على الصراعات الرمزية والمادية التي واجهها هذا الحراك ومدى عقلانية وعمق المسارات التي اتخذتها.

إضافة إلى محاولة اكتشاف وتوصيف التناقض المتكرر في المجالس السياسية والعسكرية وحتى الهيئات الطبية والإعلامية أيضاً، ما بين واقعية وضرورة وجود ممثلين عن الحراك الثوري في هيئة تريد تمثيل الثورة والتأثير فيها، وما بين ضعف هذا الحراك في طرح رموز معترف بهم كنخب شرعية من قبل المؤسسة (الدينية، السياسية، العسكرية، الخ).

تقع الثورة السورية الآن في تهديد الوجود للمرة الأولى في تاريخا الدموي الطويل، فقدت هذه الثورة معظم ما كانت تسيطر عليه في جنوب دمشق المدينة وريفها ومدينة حمص وريفها لصالح النظام والميليشيات الشيعية، وفقدت معظم كامل ما كانت تسيطر عليه في المنطقة الشرقية من الرقة ودير الزور، والتي تحوي معظم موارد سوريا النفطية والمائية والزراعية، لصالح تنظيم دولة العراق والشام، وتهدد الآن في مناطق وجودها الأخيرة بالتحالف الموضوعي غير المباشر لكل من النظام والتنظيم لإنهائها في الشمال، في ظل مراقبة دولية لتقلص سيطرة الثوار التدريجية مقابل التمدد المستمر للنظام والتنظيم على مناطقهم عبر اتباع

سياسات إرهابية تدميرية فظائعية تعتمد المجازر والتدمير العشوائي ومصادرة حق الوجود من المخالفين أو المنافسين.

استطاعت الثورة السورية تقديم نموذج فريد، في الضبط الاجتماعي ومنع ردود الفعل الطائفية التي لم تحدث إلا على نطاق ضيق وكحوادث فردية لا كممارسة عامة أو ظاهرة ، رغم الطابع الطائفي الواضح للنظام السوري وللحلف الإقليمي المساند له، ورغم عشرات المذابح الطائفية الممنهجة، ما يسجل سابقة حقيقية في تايخ الصراعات الاجتماعية، ومع تقديم هذه المسؤولية الوطنية والأخلاقية على رد الفعل المباشر على الواقع اللاوطني واللاأخلاقي، وتحمل مذابح طالت معظم الحواضن الشعبية للثورة على النظام، واعتقالات طالت عشرات الآلاف من الشبان والنساء وحتى الأطفال، والذين استشهد منهم حوالي ستة آلاف معتقل تحت التعذيب، في معتقلات أشبه بجحيم سوري خاص سابق على القيامة، الجحيم الذي طال معظم البلاد التي تحولت إلى مساحات مدمرة، تستهدف فيها براميل الموت كل مساحة للحياة أو الاجتماع البشري، ما أدى إلى هجرة ونزوح الملايين عن هذه المناطق، وتحولها شيئاً فشيئاً نحو مناطق "ثوار" بلا "مدنيين" يشكلون موضوعاً لتمثيل الثورة وامتدادها الاجتماعي الشعبي، وتحول شعب الثورة الحاضر بصوته في الشارع إلى شعب افتراضي يتمثل الثورة كرمزية متعالية على المكان والزمان والوجود الواقعي، هذه الرمزية التي لا يشعر بتعاليها الميتافيزيقي المتنزلون في واقعها الميداني المدمر. ولم يعد مطلوباً من هذه الثورة أن تواجه نظام الأسد وحده، وطمأنة الأقليات، وتقديم مشروع سياسي مدني كأي جماعة مستقرة تتداول شؤونها بسلام، وإدارة مناطقها المحررة، وتحمل كلفة مواجهة تنظيم دولة العراق والشام، والميليشيات الشيعية العراقية والإيرانية واللبنانية والأفغانية، وتحمل الحصار والتضييق الدولي عليها، وملاحقة كل الداعمين لحصر الإمداد بالطرق الدولية، بل مطلوب منها بعد أن تحل مشاكل المشرق العربي جمعاء، ومشاكل العالم (الغربي الأبيض) مع التيارات الجهادية المتطرف منها والمعتدل، أن تحلّ نفسها وتنتهي عبر تفاوض حسب الشرط الدولي الذي لا يضمن لها حتى الحق بالوجود كثورة لها فرادتها وأحلامها وأهدافها في إسقاط نظام وإقامة نظام بديل.

ومع استمرار المعارك على الأرض، وتسرب المقاتلين والأهالي المستمر، نحو السماء أو دول اللجوء أو المصالحات مع النظام أو البيعة للتنظيم، يمضي هؤلاء المتروكون في ثورتهم الدموية التي تبدو بلا أفق قريب، لا سياسياً ولا عسكرياً ولا حتى اجتماعيا بعدما انفرط عقد الاجتماع التاريخي في المشرق العربي، ولا يمكن تفسير استمرارية هذه الثورة حتى الآن دون تجذرها العميق اجتماعيا وإيمانيا وأخلاقيا وإنسانيا في وجدان المنتفضين، ما يجعلها ويجعلهم في الآن نفسه بلا خيار آخر غير الاستمرار فيها الاستمرار الدموي والطويل بالبقاء الصعب في ثورة المتروكين.

---

[i] عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية، الطبعة الأولى (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م)، ٩٣.

[ii] أحمد أبازيد، "١٥ أم ١٨: صراع المجتمع لا التاريخ"، **زمان الوصل**، ٢٠١٤/٣/١٥، انظر: https://www.zamanalwsl.net/readNews.php?id=47607

[iii] أحمد أبازيد، "الإسلاميون السوريون والسياسة: الفريضة الغائبة؟"، **زمان الوصل**، ٢٠١٤/٢/١٥، انظر: https://www.zamanalwsl.net/news/46619.html

[iv] خلال عام ٢٠١١م أفرج عن حوالي ١٥٠٠ معتقل ينتمي معظمهم للتيار السلفي الجهادي أو الحركي، وتنتمي نسبة كبيرة من قادة جبهة النصرة والجبهة الإسلامية إلى هذه الفئة.

[v] ميثاق الشرف الثوري للكتائب المقاتلة، ٢٠١٤/٥/١٧م، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=bbQ4uBuYNvs

[vi] إعلان تأسيس المجلس الإسلامي السوري، ٢٠١٤/٤/١٤م، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=Vn64zonByr8

[vii] " وجدنا إرادة مبيتة واكبتها تصريحات من المتحدث الرسمي باسم المجلس بخلوه من الأفراد والكيانات العسكرية؛ مما يجعل التمثل الثوري والجهادي في الداخل السوري ضعيفا، وغير مؤثر على سياسة وقرارات المجلس" بيان انسحاب الجبهة الإسلامية وهيئات شرعية من المجلس الإسلامي السوري، ٢٠١٤/٤/٢٢م، على الرابط: http://www.gulfup.com/?cRgsnQ

ومن الجدير بالذكر أن الموقف من المجلس الإسلامي السوري كان أحد المواقف القليلة التي توافق فيها قطبا الصراع الداخلي في الجبهة الإسلامية: جيش الإسلام وأحرار الشام.

[viii] بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٩ أعلن العقيد المنشق رياض الأسعد قيام "الجيش السوري الحر"، لكن هذا "الجيش الحر"بقي مسمى رمزيا أوسع من أي تأطير تنظيمي له. لمشاهدة الإعلان، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=ItzI_AIFUWg

[ix] أحمد أبازيد، "المشهد السوري بعد دير الزور: تحدي الوجود بين الدولة والنصرة والثورة"، **منتدى العلاقات العربية والدولية**، ٢٠١٤/٧/٢٢م، على الرابط: http://fairforum.org/?p=2093

[x] للتوسع في نشأة الهيئات العسكرية الرسمية: مروان قبلان، "المعارضة المسلحة في سورية وضوح الهدف وغياب الرؤية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد ٢، (أيار/مايو ٢٠١٢): ٤١.

[xi] برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، الطبعة الأولى (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩م)، ٥ – ١٣.

[xii] برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية**، الطبعة الخامسة (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦م)، ١٣٥ – ١٤٤.

[xiii] برهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين**، الطبعة الرابعة (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧م)، ٥ – ٢١.

[xiv] يمكن للاطلاع على هذه النقاشات: مجموعة مؤلفين، **مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة**، ترجمة: لما نصير، الطبعة الأولى (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م). مجموعة مؤلفين، **سوشيولوجيا الثقافة والهوية**، ترجمة:حاتم حميد محسن، الطبعة الأولى (دمشق: كيوان للطباعة والنشر، ٢٠١٠م).

[xv] بيير بورديو، **مسائل في علم الاجتماع**، ترجمة: د.هناء صبحي، الطبعة الأولى (أبو ظبي: دار كلمة، ٢٠١٢م)، ٣٣٧ – ٣٦١.

[xvi] أحمد أبازيد، الائتلاف الوطني: مشكلة التأسيس لا الرئيس، **عربي ٢١**، ٢٠١٤/٣/٢٤م، على الرابط: http://t.arabi21.com/Story/737133

[xvii] أحمد أبازيد، "ما بعد الجبهة الإسلامية: هزات ارتدادية لزلزال لم يكتمل"، **زمان الوصل**، ٢٠١٤/٢/٢٠، انظر: https://zamanalwsl.net/news/46778.html

[xviii] للاطلاع على بيان المبادرة المرئي، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=4ry9daTPHmM

[xix] إعلان تأسيس جبهة أنصار الدين، ٢٠١٤/٧/٢٥م، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=agQf3RlE9H4

[xx] **الميليشيات الشيعية في سوريا: انتشارها، مجموعاتها، أبرز حوادث التطهير الإثني التي قامت بها (دراسة)**، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ٢٠١٤/٧/٥م، انظر: http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/she3a.pdf

[xxi] البراميل المتفجرة في حلب (تقرير)، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ٢٠١٤/٢/٧م، انظر: http://sn4hr.org/arabic/2014/02/07/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%81%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%84%D8%A8/

[xxii] للتوسع في هذه الانتهاكات، انظر تقرير **الشبكة السورية لحقوق الإنسان**، "تنظيم دولة العراق والشام"، انظر: http://sn4hr.org/arabic/2014/02/01/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85/

[xxiii] رغم الاعتداءات الكثيرة والاعتقالات التي طالت عشرات النشطاء والإعلاميين في المناطق المحررة من قبل تنظيم (داعش) قبل الحرب الموسعة عليه بداية العام، إلا أن الفصائل الثورية لم تتبن حماية الإعلاميين أو ردع التنظيم عن اعتقالهم، رغم أن الفرض النظري يشير إلى أن هذه الفصائل وهؤلاء النشطاء ينتمون إلى تصنيف واحد بالنسبة للثورة أو التنظيم، وكان هناك موقف يتيم لكتيبة (أبو أيوب الأنصاري) والتي انضمت إلى جيش المجاهدين فور تشكله، تبنت حماية النشطاء الإعلاميين وعرضت مقرها لإقامتهم فيه، وهذا لا ينفي أن هذه الانتهاكات بحق الثوار كانت السبب الأهم في التجييش ضد التنظيم، وتبني الفئة الأوسع من المقاتلين للحرب عليه، لمشاهدة البيان، انظر: **كتيبة أبو أيوب الأنصاري تتبنى حماية ناشطي حلب**، أورينت نيوز، ٢٠١٣/١١/٢٩، على الرابط: https://www.orient-news.net/index.php?page=news_show&id=6431